

الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لعينة من الدول العربية

Good Governance as an approach to fighting corruption and achieving economic growth An econometric study of a sample of Arab countries

رضا حمزة بوجانة^{1*}، إبراهيم برفوقي²

¹ المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (الجزائر)، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية (الجزائر)

² مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/07/31 ؛ تاريخ المراجعة : 2018/11/10 ؛ تاريخ القبول : 2018/11/17

ملخص : هدفت هذه الدراسة الى إيجاد العلاقة التي تربط الحكم الراشد بظاهرة الفساد، وقياس أثر تطبيق آليات الحكم الراشد فيما يخص محاربة الفساد على النمو الاقتصادي في بعض من الدول العربية عبر قناتي الانفاق العام والاستثمار، وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي للسيطرة على الفساد على النمو الاقتصادي في المدى القصير ووجود أثر ايجابي على المدى البعيد، كما توصلت الدراسة الى أن السيطرة على الفساد تساهم في زيادة فعالية أداء الانفاق العام في زيادة النمو الاقتصادي، وأن السيطرة على الفساد تضعف من فعالية الاستثمار في زيادة النمو الاقتصادي في عينة الدول محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الحكم الراشد، السيطرة على الفساد، النمو الاقتصادي، نماذج البيانات الطولية الديناميكية.

تصنيف JEL : O47, D73, C23.

Abstract: This study aimed at finding the relationship between good governance and the corruption, and measuring the impact of the mechanisms of good governance in the fight against the corruption on economic growth in some Arab countries through the channels of public expenditure and investment. The study found that there is a negative impact of the control of corruption on economic growth in the short run and a positive impact in the long run. The study also found that control of corruption contributes in increasing the effectiveness of public spending performance in increasing economic growth and that the control of corruption weakens the effectiveness of investment in increasing economic growth in the sample of countries studied.

Keywords : good governance, control of corruption, economic growth, dynamic panel data.

Jel Classification Codes : O47, D73, C23.

* Corresponding author, e-mail: boudjana_reda@hotmail.fr

I- تمهيد:

ظلت قضية النمو الاقتصادي تزداد أهمية في عالمنا المعاصر عموماً في الدول النامية وخصوصاً في الدول العربية، حيث تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية تتمثل في انخفاض دخولها الوطنية والفردية وانخفاض الإنتاجية في ميادين الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى سوء استغلال الموارد المتاحة وضعف مستوى المعرفة التقنية والتكنولوجية، وانتشار البطالة، والتبعية الاقتصادية الخارجية، وارتفاع المديونية وغيرها من الأزمات الأخرى، ولهذا لازلت تحتل هذه القضية الأهمية الكبرى باعتبارها الخيار الرئيسي والأمثل للتخلص من هذه الأزمات المختلفة.

ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لتحقيق نمو اقتصادي إلا أنه لم ينعكس بصفة ملموسة في تحسن المؤشرات الاقتصادية وفقاً لتطلعاتها، بل بقيت معظم الدول العربية تعاني من مستويات معيشة متدنية ومعدلات نمو منخفضة. فتطلب الأمر البحث في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكيفية عمله فأصبحت طريقة وأسلوب الحكم في قفص الاتهام نظراً لما آلت إليه نتائج السياسات الاقتصادية في هذه الدول.

وفي العقد السابقيين ساهمت مجموعة من المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في فحص وتشخيص سبب كل هذه الأزمات الاقتصادية، وقد تبين لها أن تقديم القروض والمساعدات لتلك الدول لتحسين مستويات التنمية بما غير كافية لتحقيق ذلك، وأن ندرة الموارد ليست فقط ما تعاني منه بعض هذه الدول من مشاكل. فسوء التسيير وهيمنة الفساد على المؤسسات الحكومية وضعف الأنظمة القانونية وغياب الشفافية في إدارة وتسيير موارد الدولة هو المشكل الرئيس الذي وجب القضاء عليه لضمان تحقيق نمو اقتصادي في هذه الدول، ومن هذا المنطلق جاءت الدعوة إلى إرساء مبادئ للحكم الراشد تحدف إلى الإدارة الجيدة للموارد وضمان الاستغلال الأمثل لها، واتخذ موضوع الحكم الراشد منذ ذلك الحين أهمية بالغة.

وبناءً على ما سبق تعمل الدراسة الحالية على تبين مدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي اقتصادي يقيس العلاقة بين مؤشر السيطرة على الفساد ومؤشر النمو الاقتصادي في الدول العربية وهو الناتج المحلي الخام.

تم الاعتماد خلال هذه الدراسة على المنهج التحليلي لتبيان ماهية الحكم الراشد وعلاقته بالفساد وعلى المنهج الوصفي لتبيان حالة الدول العربية باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، والمنهج الاستقرائي من خلال استخدام الأساليب القياسية لمعرفة مدى تأثير السيطرة على الفساد في تحقيق النمو الاقتصادي عبر قناتي الانفاق الحكومي والاستثمار في رأس المال المادي.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي هي العلاقة التي تربط رشادة الحكم بالفساد؟ وما هو أثرها على النمو الاقتصادي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم بناء الفرضيات التالية:

- تساهم السيطرة على الفساد في زيادة النمو الاقتصادي؛
- يزيد (ينقص) الانفاق العام من النمو الاقتصادي حينما يكون الفساد منخفضاً (مرتفعاً)؛
- تساهم السيطرة على الفساد في زيادة إنتاجية الانفاق العام؛
- يزيد الاستثمار (ينقص) من النمو الاقتصادي حينما يكون الفساد منخفضاً (مرتفعاً)؛
- تساهم السيطرة على الفساد في زيادة إنتاجية الانفاق العام؛
- تساهم السيطرة على الفساد في زيادة إنتاجية الاستثمار؛

1.I- الدراسات السابقة :

تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة الفساد في الميدان الاقتصادي بعد أن كان منحصرًا فقط في علم الاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ والقانون، تباينت آراء الباحثين حول آثار الفساد على النشاط الاقتصادي وقد انقسمت إلى فريقين، فريق يرى الفساد على أنه معوق لعجلة النشاط الاقتصادي أو ما يُعرف بمصطلح "Sand in the Wheel"، وفريق يرى الفساد على أنه مُحرك لعجلة النشاط الاقتصادي¹ "Grease the Wheel"، ولقد دعم كل من الطرفين فرضياتهما بالعديد من الأعمال النظرية والتطبيقية.

أولاً: الفساد كمحرك للنشاط الاقتصادي:

تعتبر دراسات كل من Leff(1964)² و Huntington (2006)³ من أولى الدراسات التي تطرقت إلى الآثار الإيجابية للفساد على الاقتصاد وقد تدعمت تلك الدراسات بدراسات أخرى على غرار دراسة Aidt(2003)⁴; Acemoglu,Verdier(2000)⁵; Lui (1986)⁶ و Egger, Winner (2005)⁸; Beck, Maher(1986)⁷ وقد أجمعت جل هذه الدراسات على وجود ثلاث تفسيرات رئيسية للأثر الإيجابي للفساد:

أ. يساهم الفساد في زيادة الناتج المحلي الخام، حيث أن بعض ممارسات الفساد على غرار الرشى والمحسوبية قد تسمح للأفراد بتسريع الإجراءات البيروقراطية وتقليص مدة الانتظار وهذا في حالة الدول التي تعرف إجراءات بيروقراطية معقدة،

ب. تساهم ممارسات الفساد في زيادة فعالية الموظفين الحكوميين، وذلك من خلال اجتذابها لأفضل الإطارات العمومية بحثا عن الربح (rent-seeking) الذي ينتج عن مثل تلك الممارسات وبالأخص بالدول النامية.

ج. قد يساهم الفساد في ادخال عنصر المنافسة حول الموارد العمومية وهو ما يؤدي الى تحسين الخدمة العمومية وجعلها أكثر فاعلية.

ويبقى المبرر الرئيسي لفرضية الفساد كمحرك عجلة النشاط، أن الفساد يسمح للأعوان الاقتصاديين بتخطي السياسات السيئة والإجراءات المعقدة والبيروقراطية غير الفعالة.

ثانيا: الفساد كمعوق لعجلة النشاط الاقتصادي:

يعتبر⁹ Mauro(1995) من أول الباحثين الذين تطرقوا الى الفساد على انه ظاهرة سلبية تضر بالاقتصاد، حيث بين وجود علاقة سلبية معنوية بين الفساد والاستثمار الخاص، واستنتج بأن الفساد يساهم في تقليص النمو الاقتصادي، وهو ما اجمع عليه كل من¹¹ Murphy et al (1993);¹⁰ Mo(2001)، كما يرى¹² Sevansson (2005) أن من اهم الحسائر التي تمس النمو الاقتصادي والمتعلقة بالفساد تكون نتيجة للتوزيع غير الفعال للموارد، حيث يدفع البحث عن الربح بالمسؤولين الحكوميين الى توجيه الاستثمارات العمومية نحو وجهات تعود بالفائدة عليهم عوض توجيهها نحو استثمارات منتجة، وهو ما يبينه¹³ Tanzi and Davoodi (1997) حيث بينت ابحاثهما ارتباط المستويات العالية للفساد مع مستويات عالية من الاستثمارات العمومية في وجهات غير منتجة .

ولقد وجدت العديد من الدراسات بأن الفساد يعتبر معوقا للنمو الاقتصادي على غرار دراسات¹⁴ Rock and Bonnet(2004);¹⁵ Tanzi et al (2002);¹⁶ Pellegrini & Meyer (2004) والتي توصلت الى أن الفساد قد يبطئ النمو الاقتصادي ويقلل من الاستثمارات في أغلب الدول النامية، ويبقى النقاش حول آثار الفساد محل اختلاف بين الباحثين ولا يوجد توافق تام في ذلك وهو ما اذ ترى فئة أن للفساد آثار إيجابية على النمو، فقد توصلت دراسة¹⁷ R.Marakbi & C.Turcu(2016) الى عدم وجود علاقة خطية بين الفساد و النمو الاقتصادي ، وأن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي يكون سلبيا وأكثر حدة في البلدان التي تتمتع بمستويات العالية من الجودة المؤسساتية، أما في حالة تدني الجودة المؤسسات، فإن الفساد لا يؤثر على النمو، كما توصلت الدراسة الى ان البلدان ذات المستويات العالية من الجودة المؤسساتية، يعتبر الفساد معوق لعجلة النشاط الاقتصادي؛ ، أما في البلدان ذات نوعية مؤسسات متدنية فإن الفساد قد يساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة تبين لنا وجود اجماع على ان السبب وراء تفشي ظاهرة الفساد يكمن أساسا في جودة المؤسسات التي تحكم الاقتصاد والمجتمع ككل، وعليه فإن اعتماد مقاربة الحكم الراشد قد تساهم في الحد من هذه الظاهرة.

2.I- الإطار النظري للحكم الراشد:

كغيره من المفاهيم، فإنه لم يتم الاستقرار والتوافق على تعريف موحد لمفهوم الحكم الراشد نظرا لاختلاف أوجه النظر والرؤى وتعدد الأبعاد التي يتخذها الحكم الراشد وشساعة حقل استعمال هذا المفهوم، وعليه فقد تم الاعتماد على ما جاء به دورنبوس من تقسيم لاستعمال مصطلح الحكم الراشد الى توجيهين اثنين، الأول ذو توجه سياسي والثان ذو توجه أكاديمي¹⁸.

وعليه فقد قُسمت التعاريف المتعددة للحكم الراشد الى تعاريف مؤسساتية جاءت بها المؤسسات الدولية المانحة، وتعاريف أكاديمية صادرة عن الباحثين والأكاديميين.

1-تعريف البنك العالمي:

ركز البنك الدولي في أول طرح له لمفهوم الحكم الراشد على أهمية توافر بعدين رئيسيين وهما البعد الإداري والبعد الاقتصادي، دون الاكتراث كثيرا للبعد السياسي و ذلك من منطلق عدم تدخله في السياسة الداخلية للدول ، فعرفه أول مرة سنة 1989 على أنه " ممارسة السلطة لإدارة شؤون الدولة"¹⁹، ثم ما لبث أن تم تدقيق هذا التعريف و اسقاطه على مجال التنمية من خلال التقرير الصادر عن البنك عام 1992 بعنوان "governance and development" على أنه " الطريقة التي تمارس من خلالها السلطة في تسيير الموارد الققتصادية و الاجتماعية للبلاد من اجل تحقيق التنمية"²⁰.

وفي تعريف أحدث صادر عن البنك الدولي(2007) يُعرف الحكم الراشد بأنه "الطريقة التي يقوم من خلالها الموظفون العموميون والمؤسسات العمومية برسم السياسات العمومية وتوفير السلع والخدمات العمومية..."²¹ ويتمثل عنصر الجِدّة في هذا التعريف بتحديد الجهة الممارسة للسلطة والمتمثلة في السلطات العمومية والموظفين العموميين.

و في تعريف اخر يُعرف مجموعة من الباحثين بالبنك الدولي الحكم الراشد على انه "القيم و المؤسسات التي يتم عبرها ممارسة السلطة في بلد ما، وتشمل هذه القيم و المؤسسات المسار الذي يتم من خلاله اختيار و مراقبة و تغيير الحكومات (مظهر سياسي)، وقدرة الحكومة على التسيير الامثل للموارد، رسم و وضع السياسات و القواعد السليمة (المظهر الاقتصادي)،احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم الاقتصادية و السياسية(مظهر مؤسساتي)".²²

2-تعريف صندوق النقد الدولي:

باعتباره مؤسسة من مؤسسات بيرتن وودز ومن المؤسسات المانحة فإن مقارنته للحكم الراشد لا تختلف عن سالفه و بالتالي فهي تتخذ منحى اقتصادي و تقني "...الحكومة مفهوم واسع يغطي جميع الجوانب الطرق التي يتم من خلالها حكم البلاد بما في ذلك السياسة الاقتصادية و الأطر التنظيمية فضلا عن الالتزام بسيادة القانون..... يمثل الحكم السئ البيئة المثلى للفساد و الذي قد يؤدي الى افقاد الشعوب الثقة بحكوماتهم و تهديد سلامة السوق و تشويه المنافسة مما يؤدي الى تهديد التنمية الاقتصادية"²³.

3-التعريفات الأكاديمية:

وكما ذُكر في السابق فإن الخطاب الأكاديمي حول الحكم الراشد قد وجه بالخصوص الى الحديث حول الفاعلين في الحكم الراشد والروابط المؤسساتية بينهم.

أ- عرف كاتو وآخرون (Kato et al., 2000): الحكم الراشد بأنه أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية. والدول ذات الحكم الرشيد تُمارس السلطة بموجب قوانين، من خلال مؤسسات الدولة ومنظمتها الخاضعة للمحاسبة والمسألة، بكل شفافية، وبمشاركة الافراد في عملية التنمية وإعداد السياسات²⁴.

ب- يُعرف أ.عزي و غ.جلطي: الحكم الراشد على انه أسلوب وطريقة الحكم و القيادة وتسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمة تركز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار.²⁵

ت- **Martin Doorenbos**: يهتم الحكم الراشد بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة و يتضمن ذلك المؤسسات الحكومية و المؤسسات غير الرسمية التي تعمل في المجال العام.²⁶

I-3.مقومات الحكم الراشد :

إن معايير تقييم الحكم لا تنحصر فقط في تلك المتعلقة بمعدل النمو والتوازنات الاقتصادية الكلية وتطور الدخل الفردي، والصحة والتعليم، فليوصف الحكم بالراشد وجب عليه تلبية معايير أخرى غير التي ذُكرت أنفاً، وتختلف معايير الحكم الراشد باختلاف التعريفات والهيئات التي تصدرها.

-**الشفافية:** الشفافية نقيض الغموض والسرية وهي تعني على مستوى الدولة والمؤسسات التابعة لها وضوح العلاقة مع الجمهور فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح للجمهور عن السياسات العامة المتبعة، خاصة السياسات المالية العامة وحساب القطاع العام وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم²⁷.

-**المساءلة:** تعتبر المساءلة إحدى المعايير الهامة في الحكم الرشيد بحيث يُعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وأداء واجباتهم، والأخذ بالانتقادات والموجهة لهم، وتحمل بعض من المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع أو الغش²⁸.

-**المشاركة والحوار:** وذلك من خلال قنوات مؤسسية رسمية تُمكن الشعب من التعبير عن رأيه في صنع القرار لتصحيح الأخطاء التي توجد في تصميم السياسة وتنفيذها، وتعزيز التلاحم الاجتماعي²⁹، والمشاركة تعني أن يكون للأفراد دوراً فعالاً في إدارة شؤون مجتمعهم، وهو ما يقتضي أن تُتاح لكل الأفراد فرص متساوية لعرض قضاياهم، والتعبير عن مصالحهم وإعلان رأيهم في القرارات المتخذة، كما تُتاح لهم فرصة حقيقية للتأثير في عملية صنع القرار³⁰.

-**سيادة أو حكم القانون:** وهو يشير إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعين العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتُطبق على الجميع بالتساوي ويُتحمك في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية³¹.
وزيادة على المعايير السابقة نذكر³²:

-**المساواة:** وتعني إعطاء حق لجميع الأفراد في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم. فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة.

- **حسن الاستجابة:** وتعني ذلك قدرة المؤسسات على خدمة الجميع و تلبية متطلبات كل فرد من المجتمع و تسهيل الوصول الى المعلومة.

- **الفعالية:** تحدف الى توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب الى احتياجات المواطنين و تطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية و راشدة للموارد.

-**الرؤية الاستراتيجية:** فهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة الى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية، فهي إذن صورة ذهنية لما ينبغي أن يكون عليه المستقبل وينبغي ان يسبقها التنبؤ بتطورات الواقع الحالي لتقدير الصورة التي سينشكّل عليها المستقبل.

-**التوافق:** إن تعدد الفاعلين في المجتمع وسعيهم إلى تحقيق أهدافهم الخاصة كل على حدى، جعل من الواجب خلق آلية للتوافق بين هذه الأطراف المختلفة، بحيث يسعى الجميع إلى تحقيق أهداف المجتمع و تغليبها قدر الإمكان على أهدافهم و مصالحهم الخاصة.

بعد الحديث عن أهم المعايير التي يقوم على عليها الحكم الرشيد فإنه من الممكن القول ان هاته المعايير تتكامل وتتداخل وتترابط فيما بينها. فإذا ما أخذ معيار حكم القانون على سبيل المثال فإن مبادئه تقوم على أساس المشاركة في صياغة القوانين والمساواة في تطبيقها كذلك المساءلة فإنها تقوم على المشاركة من خلال المجتمع المدني والسلطة التشريعية وشفافية أنشطة الحكومات عليه فان أي اختلال قد يصيب أحد هاته المقومات من شأنه أن يضر برشاده الحكم، ويواجه الحكم الرشيد العديد من التحديات والمعوقات والتي تم التطرق إليها فيما يلي.

I-4. تحديات الحكم الرشيد والفساد :

هنالك أربع عمليات يؤدي الخلل فيها الى اعاقه قيام حكم راشد وهي: عملية توزيع الموارد، وعملية بلورة السياسات، وعملية تطبيق البرامج، وعملية توزيع الدخل، وحسب تقرير التنمية البشرية العربية (2004) فان عددا من التحديات تعترض سبيل الحكم الرشيد اهمها:

- عدم تلبية الادارة العامة بشكل كامل لحاجيات المواطنين؛

- قصور وانعدام وسائل المساءلة؛

- إعاقه فرصة مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرارات الحاسمة في حياتهم؛

- عدم تمتع المواطنين بالحقوق الأساسية، مثل حقوق المواطنة والمساواة.

كل هذه التحديات من شأنها إن توفر الجو الملائم لاستشراء ظاهرة الفساد، ظاهرة كثر عنها الحديث نظرا لخطورتها على الاقتصاد واستفحالها في إرجاء

المعمورة، ويُعد الفساد اليوم ظاهرة شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة تأخذ ابعادا واسعة تتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها.

1-تعريف الفساد:

يُعرف برنامج الامم المتحدة الانمائي الفساد على انه اساءة استعمال السلطة العمومية او المنصب او السلطة لمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة، او الابتزاز او استغلال النفوذ، او المحسوبية او الغش، او تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات او عن طريق الاختلاس. ورغم ان الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها خدام الدولة والموظفون العاملون بها، فانه يتفشى ايضا في القطاع الخاص³³؛ فيما يعرفه البنك الدولي على انه اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.

وقد اقتصر تلك التعاريف على اساءة استعمال (السلطة) في القطاع العام، في حين ان الفساد قد يكون أكثر ظهورا وأثرا في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني.

لذا عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بانه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة³⁴ فهو استغلال السلطة الممنوحة سواء كانت في القطاع العام او الخاص لتحقيق مكاسب شخصية.

2-أشكال الفساد:

هناك أشكالاً عديدة ومتنوعة تدخل ضمن إطار الفساد مثل³⁵:

- فساد موظفي القطاع العام والحكومة بكافة أشكاله كأن يتأخر الموظف المسؤول عن منح التراخيص وانجاز المهام لفترات طويلة تعطل فيها مصالح المواطنين فيضطر المواطن إلى دفع رشوة لكي تتم مصلحته واجراءاته.
- انتشار المحسوبية وتعيين أقارب ومعارف كبار الموظفين والمسؤولين في الوظائف الهامة والمميزة
- قضايا الابتزاز مثل الرشاوي التي يدفعها المستثمرون حتى يتم الموافقة على طلبات الاستثمار وتزداد الأمور تعقيدا بالنسبة للرشاوي الخاصة بالمستثمرين الأجانب.
- الفساد في تقدير قيم الأصول والأراضي المعدة للاستثمار سواء للمستثمرين المحليين أو الاجانب وفقاً لمن يدفع الرشاوي أو الهدايا.
- الفساد الناتج عن التلاعب بالدعم الذي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل، فلا يستطيع المستحق للدعم أن يحصل عليه إلا بعد تقديم الرشاوي والهبات للموظفين. بل وقد يجرم أصحاب الحق من الدعم وتبايع السلع المدعومة في السوق بسعر أعلى لغير المستحقين.
- فساد البيروقراطية والناتج عن كثرة الاجراءات والتعقيدات والرقابة على الجهات المختلفة.
- الفساد الناتج عن كثرة تغيير القوانين وتعددتها فتنشأ ثغرات كثيرة تمكن بعض الموظفين أو المسؤولين من الاستفادة منها في تحقيق مكاسب في صالحهم.
- لقي العمولات والرشاوي عن الصفقات والمقاولات الحكومية والإثراء من الوظيفة العامة.
- الهدر في استعمال الموارد الحكومية.

3-أسباب الفساد :

- تعدد أسباب إنتشار الفساد وتختلف من بلد لآخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن إنتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار والتفشي، ويمكن إحصائها في الاسباب التالية³⁶:
- تدخل الحكومة في الاقتصاد :حينما يكون للمسؤولين الحكوميين دخلٌ في تطبيق القواعد التنظيمية، قد تكون الأطراف الخاصة على استعداد لدفع الرشاوي للمسؤولين الحكوميين للحصول على أي ربح يمكن تولده القواعد التنظيمية.
 - انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين: يعزز هذا انتشار الفساد إذ يضطر هؤلاء الموظفين إلى قبول الرشاوي كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية وتأمين دخل إضافي، وتُحذر إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي من مخاطر التخفيض الشامل لأجور الخدمة المدنية الذي يمكن أن يفضي إلى ارتفاع في السلوك الفاسد .
 - عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية؛
 - وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة وتضخم الجهاز الإداري: ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة وهذا في غياب معلومات مفصلة عن تلك الثروات في مختلف مراحل الإنتاج³⁷.

- غياب المساءلة بكل او معظم صورها: وهو إما غياب قانوني أي ان المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيمًا لآليات المساءلة فلا وجود لرقابة دستورية او مساءلة برلمانية ولا وجود لمؤسسات للرقابة الداخلية، وقد تكون المساءلة منظمة قانونا ولها وجود في المنظومة القانونية ولكنها غير فاعلة ولا تؤدي دورها المرجو منها فوجودها كعدمها.
- انعدام الشفافية: في مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص، والعمل بسرية ومنع المعلومات والاحصائيات من التسرب الى الجمهور او الاعلام او مؤسسات المجتمع المدني.

II - الطريقة والأدوات :

II-1. معطيات الدراسة

اشتملت الدراسة على عينة من الدول العربية تقدر بـ 19 دولة، خلال الفترة 1996-2016، ويُعزل اختيار العينة والفترة الزمنية بوفرة المعطيات، وهو ما يسمح بالحصول على بيانات متوازنة (BLANCED PANEL DATA)، أما بالنسبة لمصادر المعطيات فقد تم الاعتماد على مصدرين: معطيات البنك العالمي ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية (SESRIC). ولقد تم الاعتماد على برنامج **XLSTAT** في الدراسة الوصفية و تحليل المركبات الرئيسية، فيما استعمل برنامج **EViews 9** في تقدير النموذج القياسي.

II.2- تحليل إحصائي لمؤشرات الحكم الراشد :

يصدر البنك الدولي بوتيرة سنوية المؤشرات العالمية لإدارة الحكم (WDI)، تصف هاته المؤشرات مدى رشادة الحكم وتحقيق معاييرها، باستعمال 6 مؤشرات يتم العمل بها منذ 1996، وتقسم المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الى 3 مجموعات تحتوي كل مجموعة على مؤشرين اثنين³⁸ انظر الملحق (1).

1- المتوسطات والانحرافات المعيارية:

لوحظ من خلال القيم المبينة في الملحق (2) أن متوسطات كل مؤشرات الحكم الراشد سالبة وأن قيمها مقارنة الى الصفر وهي القيمة المتوسطة للمؤشرات وهذا خلال السنتين المدرستين، عدى مؤشر الصوت والمساءلة الذي سجل قيمًا ضعيفة، اما فيما يخص الانحرافات المعيارية فقد سجلت مؤشرات الحكم الراشد قيم كبيرة نوعا ما يدل على التشتت والتباين بين الدول وبالأخص بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي.

2- تحليل الارتباط:

من خلال النتائج المتحصل عليها في مصفوفة الارتباط (الملحق 3)، نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين مؤشر السيطرة على الفساد ومؤشرات (الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون)، وكذلك علاقة طردية متوسطة بين مؤشر السيطرة على الفساد ومؤشر الصوت والمساءلة، في الدول العربية محل الدراسة.

I.3- تحليل المركبات الرئيسية ACP:

عند اجراء تحليل المركبات الرئيسية لا بد من تحقق بعض الفرضيات، ومن اهم الفرضيات وجود ارتباط خطي بين المتغيرات (ملحق 3-) وكذلك توزيع المتغيرات توزيعا طبيعيا، وهو تم التحقق منه من خلال اختبارات التفلطح والالتواء، حيث بينت احتمالات احصائية **Jarque-Bera** صحة فرضية التوزيع الطبيعي لجميع المتغيرات (الملحق 2-)

تم اجراء تحليل للمركبات الرئيسية بين مؤشرات الحكم الراشد على العينة المدروسة لغرضين اثنين:

- الغرض الأول يتمثل في معرفة نوعية العلاقة التي تربط بين مؤشر السيطرة على الفساد وباقي مؤشرات الحكم الراشد.
- الغرض الثاني يتمثل في معرفة توزيع الافراد (الدول) وفقا للمتغيرات ووصف التباين بين الافراد مع تجميع الافراد في مجموعات متجانسة.

1-المعلم العاملي الأول (Premier Plan Factoriel):**أ-الارتباط بين المتغيرات:**

يتبين من خلال مصفوفة الارتباط (الملحق(3)) و الشكل البياني (الملحق(4)) وبعد ملاحظة الزوايا بين الأشعة الممتلئة للمتغيرات تبين لنا بأن مؤشر السيطرة على الفساد يرتبط طردياً مع باقي مؤشرات الحكم الراشد بالنظر الى أن اغلب الزوايا حادة³⁹ فهي تدل على الارتباط القوي بين مؤشرات الحكم الراشد، عدى مؤشر الصوت والمساءلة والذي يرتبط مع باقي المؤشرات ارتباطاً متوسطاً. ومن الممكن أيضاً القول إن المحور الأول يمثل السيطرة على الفساد كمركبة أساسية بالنظر الى المساهمة الكبيرة لمؤشر السيطرة على الفساد في تفسير المحور (انظر الملحق(5))، وعليه فإن المحور الأول يتميز بخاصية "أثر الحجم"⁴⁰، ضف الى ذلك الارتباط الطردي لمؤشرات الحكم الراشد مع المحور الأول والارتباط الطردي مع المحور الثاني (ما عدى مؤشر الصوت والمساءلة)؛ إذن كلما أُنجه يمين المحور الأول تحسنت مؤشر السيطرة على الفساد او بمعنى اخر مؤشرات الحكم الراشد. أما بالنسبة الى مؤشر الصوت والمساءلة فإنه يساهم بنسبة كبيرة في عطالة المحور الثاني وعليه فان المحور الثاني يمثل مؤشر الصوت والمساءلة، أي إنه كلما أُنجه أسفل المحور كلما تحسنت قيمة المؤشر.

ب-إسقاط الافراد في المعلم الأول:

يُمكن تحليل الارتباط بين المتغيرات من معرفة توجهات كل دول في رشادة الحكم وسيطرتها على الفساد، وتحديد الدول ذات التوجهات المشتركة، وذلك بعد اسقاط سحابة الافراد على المعلم. من خلال الملحق(4) والملحق(6) لوحظ أن اغلب الدول المأخوذة في العينة تتميز بضعف مؤشر الصوت والمساءلة، وتعتبر السعودية اسوء هاته الدول من حيث مؤشر الصوت والمساءلة، في حين تعتبر (لبنان، الكويت الأردن، تونس، المغرب) الاحسن نسبياً. وبالإمكان التفريق بين مجموعات من الدول كالآتي:

- مجموعة تضم دول تتميز بمؤشرات حكم جيدة وسيطرة عالية على الفساد نسبياً، وتتكون من (الامارات العربية المتحدة، البحرين، الأردن، الكويت، عُمان، قطر).
- مجموعة دول تتميز بمؤشرات حكم متوسطة وسيطرة متوسطة على الفساد، وتتضمن (المغرب، تونس، المملكة العربية السعودية).
- مجموعة دول تتميز بمؤشرات حكم سيئة وسيطرة ضعيفة على الفساد، مشكلة من (مصر، الجزائر، موريتانيا لبنان).
- مجموعة دول تتميز بنوعية حكم سيئة وسيطرة ضعيفة جدا على الفساد، مكونة من (العراق، ليبيا، السودان، سوريا، اليمن).

كان الهدف من اجراء تحليل المركبات الرئيسية هو معرفة العلاقة التي تربط مؤشر السيطرة على الفساد مع باقي مؤشرات الحكم الراشد، وكذلك معرفة الدول التي تمتلك نفس السمات فيما يخص رشادة الحكم والسيطرة على الفساد، وقد أظهر التحليل ارتباطاً موجباً بين مؤشرات الحكم الراشد والسيطرة على الفساد، وأن الدول العربية التي تتميز بنوعية حكم جيدة تمتاز أيضاً بسيطرة عالية على الفساد، والعكس صحيح، كما مكنتنا تحليل المركبات الرئيسية من تلخيص مؤشرات الحكم الراشد في مركبة رئيسية تتمثل في مؤشر السيطرة على الفساد وذلك بالنظر الى مساهمته الكبير في تفسير المحور الأول.

II-4. نموذج الدراسة

بما أن السيطرة على الفساد تعتبر من مقومات رشادة الحكم وللتحقق من فرضية الدراسة والوصول الى هدفها والمتمثل في قياس أثر السيطرة على الفساد على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية، تم استخدام نموذج بانل ديناميكي (Panel Dynamic Model) وذلك بعد اختبارات الاستقرار لتحديد النموذج الملائم للتقدير، وتم اجراء اختبار (Pedroni) للكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات. سنعمد في هذه الدراسة على نموذج النمو النيوكلاسيكية، أين يكون الناتج المحلي الخام دالة في كل من رأس المال المادي والعمالة والانفاق العمومي، ومؤشر السيطرة على الفساد وهذا وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$Lgdp = F(LL, LK, LG, control) \dots (1)$$

: لوغاريتم الناتج المحلي الخام بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة لسنة 2010؛ $lgdp$
LL: لوغاريتم العملة؛

: لوغاريتم رأس المال المادي بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة لسنة 2010؛ **LK**
LG: لوغاريتم الانفاق العام بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة لسنة 2010؛
Control: مؤشر السيطرة على الفساد.

II-5. دراسة الاستقرارية

تعتبر دراسة الاستقرارية من اهم مراحل الدراسة القياسية للسلاسل الزمنية، وذلك بتحديد رتبة تكامل كل سلسلة على حدى بهدف اختيار التقنية المناسبة لتقدير النموذج القياسي، وبالنسبة لحالة المعطيات الطولية (panel data) فإن اختبار استقرارية السلاسل يتطلب اجراء العديد من الاختبارات واتخاذ قرار استقرارية السلسلة من عدمها بناء على النتيجة الغالبة.

بعد تحليل نتائج اختبار استقراريه السلاسل (الملحق(6))، تبين لنا أن بعض السلاسل متكاملة عند الدرجة $I=1$ ، وأن بعض السلاسل متكاملة عند المستوى $I=0$ ، وبالتالي يمكن استعمال منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **ARDL** لدراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في حال ما إذا وجد.

II-6. اختبار التكامل المشترك:

اقترح (Pedroni 2004) اختبار للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات في حالة البيانات الطولية (**Panel data**)، وقد تم بناء هذا الاختبار على أساس مجموعتين، المجموعة الأولى تضم أربع احصائيات تختبر وجود علاقة تكامل مشترك في حالة تجانس الافراد (**Within-dimension**)، اما المجموعة الثانية فتضم ثلاث احصائيات تختبر فرضية وجود علاقة تكامل مشترك في حالة عدم وجود تجانس بين الافراد، أي تختبر الفرضية عند كل فرد على حدى (**Between dimension**)، ويتم اتخاذ قرار صحة الفرضية من عدمه بناء على نتائج اغلبية الاحصائيات، وتبين نتائج الاختبار المبينة في الملحق(7) وفقا لأغلب قيم الاحتمالات صحة فرضية وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية 5%.

II-7. تقدير النموذج:

وبناء على نتائج اختبار الاستقرارية واختبار التكامل المشترك، فإن النموذج الملائم لتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المستقلة هو نموذج (الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع) **ARDL**، وفي حالة البيانات الطولية (**Panel Data**) يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستعمال طريقة (**Pooled Mean Group**) (B. Escofier J. Pagès (2008)). ولقد تم تقدير نموذج ين قياسي، يضم لوغاريتم الناتج المحلي الخام كدالة في العمالة ورأس المال المادي إضافة الى مؤشر الفساد ولوغاريتم الانفاق العام مع إضافة تفاعل بين متغيرة السيطرة على الفساد والانفاق العام (**control*LG**) وبين متغيرة السيطرة على الفساد ورأس المال الثابت (**control*LK**)، بهدف قياس الاثر غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر قناتي الانفاق ورأس المال المادي.

وعليه فإن النموذج بشكله العام يكتب على الشكل التالي:

$$Lgdp_{it} = \sum_{j=1}^p \gamma_{ij} Lgdp_{it-j} + \sum_{j=1}^q \beta_{it} X_{it-j} + u_t + \varepsilon_{it}$$

X_{it} : شعاع المتغيرات المستقلة

اما نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model للنموذج فيكتب كما يلي:

$$\Delta Lgdp_{it} = \varphi \sum_{j=1}^p \gamma_{ij} \Delta Lgdp_{it-j} + \sum_{j=1}^q \beta_{it} \Delta X_{it-j} + \varphi Z_{it-1} + \varepsilon_{it}$$

حيث: $Z_{it-1} = y_{it-1} - a_0 - a_1 X_{it-1}$

تمثل Z_{it-1} العلاقة طويلة الأمد مع φ كمعامل ارجاع.

III- النتائج ومناقشتها :

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول لتقدير النموذج الأول بأن قيمة معلمة معامل الارجاع تقدر بـ (-0.25) وهي معنوية احصائيا، وتشير الإشارة السالبة للمعلمة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المستقلة وأن سرعة تعديل الاختلال تقدر بـ 25% سنويا، أي أن الاختلال في العلاقة التوازنية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة يتطلب أربع سنوات على الأكثر حتى تعود العلاقة الى قيمتها التوازنية طويلة الأمد.

على المدى الطويل كل المتغيرات المستقلة معنوية احصائيا ما عدى متغيرة الانفاق العام كما هو مبين في الملحق (8) كما ان الإشارات المعلمت جاءت متوافقة مع تم افتراضه آنفا باستثناء التفاعل بين مؤشر السيطرة على الفساد و راس المال المادي، فبالنسبة لمتغير رأس المال المادي (LK) فإنه يرتبط إيجابيا بالنتائج المحلي الخام، اذ ان الزيادة بـ 1% حجم راس المال المادي يسهم في زيادة قدرها 0.78% من الناتج المحلي الخام، أما بالنسبة لحجم العمالة فإنها تؤثر ايجابا على الناتج المحلي الخام، اذ ان الزيادة بـ 1% في حجم العمالة (LL) يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الخام بـ 0.59%، أما بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد (Control_of_corruption) فإنه يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة وهو ما أكدته (N.Akai et al (2005)، وتعني الإشارة الموجبة لمتغيرة التفاعل (Control_Lg) بأن السيطرة على الفساد تؤدي الى تحسين أداء الانفاق العام وزيادة اثره على النمو الاقتصادي، وهي نتيجة تأتي في سياق ما جاء به (Sevensson (2005 و Tanzi and Davoodi (1997)، أما الإشارة السالبة لمتغيرة (Control_LK) فتعني أنه كلما زادت السيطرة على الفساد أدى ذلك الى اضعاف أداء راس المال الثابت وتراجع اثره على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وهنا تظهر لنا آثار الفساد الإيجابية في بيئة مؤسسية سيئة تتميز بإجراءات معقدة و بيروقراطية غير فعالة وهو ما يتوافق مع طرح القائل بأن الفساد يعتبر محركا للنشاط الاقتصادي في الدول التي تتميز بنوعية مؤسسات سيئة R.Marakbi & C.Turcu(2016).

أما في المدى القصير فإن اغلب المعلمت تعتبر غير معنوية احصائيا ما عدى معلمة السيطرة الفساد وتشير النتائج الى ان مؤشر السيطرة على الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى القصير وهو ما يتوافق مع فرضية الفساد كمحرك للنشاط الاقتصادي وما جاء به (Lui (1996) اذ أن الفساد قد يسهم إيجابا في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير، فهو يُعتبر حلاً لفشل الحكومة في التخفيف من العراقيل البيروقراطية، اذ أن دفع الرشى واستعمال المحسوبية والنفوذ قد يُسرّع من الإجراءات البيروقراطية ويرفع العوائق التي تشكل حائلا أمام المستثمرين، وعليه فان الحد من الفساد سيؤثر على الناتج المحلي الخام في المدى القصير.

IV- الخلاصة :

لقد أجمعت الدراسات السابقة على وجود علاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، وانقسمت بين طرحين الأول يرى الفساد على انه محرك للنشاط الاقتصادي والثاني يرى الفساد على انه معوق لعجلة النشاط الاقتصادي، كما بينت بعض الدراسات بأن أثر الفساد على النمو الاقتصادي قد يختلف وفقا للبيئة المؤسسية التي تحكم الاقتصاد، وان هذه الآثار قد تختلف في المدى الطويل والقصير.

ولقد توصلت دراستنا الى أن السيطرة على الفساد تعتبر من اهم مقومات رشادة الحكم وأن اعتماد مقاربة الحكم الراشد قد يساهم في الحد من الفساد، وقد بين النموذج القياسي بأن للسيطرة على الفساد آثارا على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة قد تختلف في المدى القصير والطويل، اذ ان السيطرة على الفساد في المدى الطويل سيؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي كما انه يساهم في زيادة فعالية الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي الا انه يضعف من فعالية الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي، كما انه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي على المدى القصير.

من خلال النتائج المتوصل لها عبر هذه الدراسة فإنه يمكن القول بأن اعتماد مقاربة الحكم الراشد لمحاربة الفساد ستعود بالنفع على الدول محل الدراسة شريطة ارفاقها بإصلاحات مؤسسية عميقة تشمل المؤسسات الاقتصادية والسياسية بهدف القضاء على الفساد من جذوره.

الملحق(1): مؤشرات قياس رشادة الحكم.

مؤشرات الحكم الراشد		
المجموعة الاولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها.	قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة على نحو فعال.	احترام المواطنين والدولة للمؤسسات
1-الصوت والمساءلة: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر.	3-فاعلية الحكومة: يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.	5-السيطرة على الفساد: يقيس هذا المؤشر أي مدى يتم استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك كل أشكال الصغيرة والكبيرة من الفساد، فضلا عن "الاستحواذ" على الدولة من طرف النخب واصحاب المصالح خاصة.
2-الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس هذا المؤشر احتمال تعرض الحكومة الى زعزعة الاستقرار أو الإطاحة بما بطريقة غير دستورية أو عنيفة الوسائل.	4-نوعية الأطر التنظيمية: يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات والأنظمة السليمة التي تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص.	6-سيادة القانون: يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين في قواعد المجتمع والالتزام بها، وخاصة نوعية تنفيذ العقود.

المصدر:

D. Kaufmann, A. Kraay, M. Mastruzzi (2009), Governance matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators, The World Bank, P6

الملحق(2): وصف المتغيرات

	Control of corruption	Government effectiveness	Political stability	Regulatory	Rule of law	Voice and accountability
Mean	-0.340394	-0.299455	-0.580800	-0.333384	-0.322398	-1.040624
Median	-0.429738	-0.208949	-0.385537	-0.175043	-0.169837	-0.965847
Maximum	0.894320	0.976216	1.031477	0.724648	0.631965	-0.413381
Minimum	-1.374269	-1.485840	-2.250224	-1.602752	-1.585923	-1.726642
Std. Dev.	0.722231	0.720872	0.984142	0.749017	0.738446	0.425072
Skewness	0.191102	-0.023865	-0.117821	-0.276587	-0.251837	-0.437648
Kurtosis	1.838704	1.964349	2.286935	1.896164	1.677411	2.029959
Jarque-Bera	1.121017	0.806139	0.422992	1.143342	1.502198	1.280341
Probability	0.570919	0.668266	0.809373	0.564581	0.471848	0.527202

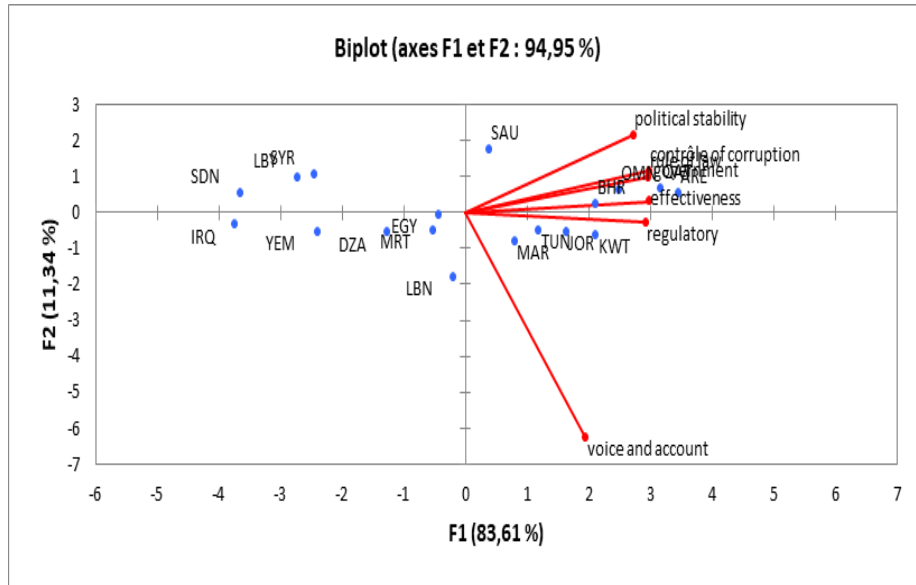
المصدر: من انجاز الباحثين انطلاقا من مخرجات 9 Eviews.

الملحق (3): معاملات الارتباط (n-Pearson) بين متوسطات مؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية خلال الفترة 1996-2016.

Variables	voice	stability	effectiveness	regulatory	law	corruption
voice	1					
stability	0,4168	1				
effectiveness	0,5886	0,8548	1			
regulatory	0,6144	0,7785	0,9603	1		
law	0,5307	0,8846	0,9522	0,9406	1	
corruption	0,5189	0,9018	0,9679	0,9355	0,9642	1

المصدر: من إنجاز الباحثين بواسطة برنامج 2015 XLSTAT.

الملحق (4): اسقاط المتغيرات و الافراد على المعلم (F1, F2).



المصدر: من إنجاز الباحثين بواسطة برنامج 2015 XLSTAT.

الملحق (5): مساهمة المتغيرات و نسب ارتباطها مع المحاور F1, F2.

نسب ارتباط المتغيرات مع المحاور F1, F2		نسب مساهمة المتغيرات في تفسير المحاور F1, F2		
F1	F2	F1	F2	
63,97%	-75,97%	84,83%	8,15%	voice and account
89,68%	25,94%	9,88%	16,03%	political stability
96,22%	3,58%	0,18%	19,23%	government effectiveness
96,31%	-3,49%	0,17%	18,49%	regulatory
97,55%	11,78%	2,04%	18,97%	rule of law
97,92%	13,98%	2,87%	19,11%	contrôle of corruption

المصدر: من إنجاز الباحثين بواسطة برنامج 2015 XLSTAT.

الملحق (6): احداثيات الافراد في المحاور F1, F2.

F2	F1	الافراد
0,5182	3,4512	ARE
0,2173	2,1100	BHR
-0,5624	-1,2651	DZA
-0,0826	-0,4289	EGY
-0,3486	-3,7308	IRQ
-0,5420	1,6379	JOR
-0,6251	2,1153	KWT
-1,7925	-0,1978	LBN
0,9513	-2,7195	LBY
-0,8007	0,7946	MAR
-0,5102	-0,5170	MRT
0,6241	2,4889	OMN
0,6637	3,1602	QAT
1,7382	0,3923	SAU
0,5373	-3,6421	SDN
1,0507	-2,4421	SYR
-0,4947	1,1915	TUN
-0,5421	-2,3987	YEM

المصدر: من انجاز الباحثين بواسطة برنامج XLSTAT 2015.

الملحق (7): نتائج اختبار استقرارية السلاسل.

<i>P-Value</i> عند المستوى						
النتيجة	PP	ADF - Fish	Im-Pesa-Shi	Breitung	Lev-Lin-Chu	
غير مستقرة	1.00	0.99	1.00	0.99	0.98	LGDP
مستقرة	0.99	0.00*	0.00*	0.99	0.00*	LL
غير مستقرة	0.29	0.97	0.99	0.21	0.99	LK
غير مستقرة	0.26	0.31	0.68	0.66	0.84	LG
غير مستقرة	0.31	0.62	0.44	0.055	0.21	CONTROL
<i>P-Value</i> عند الفراق الاول						
مستقرة	0.00*	0.012*	0.0061*	0.00*	0.019*	D.LGDP
مستقرة	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	D.LG
مستقرة	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	D.LK
مستقرة	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	D.CONTROL

المصدر: من انجاز الباحثين انطلاقا من مخرجات Eviews 9.

الملحق(8): نتائج اختبار التكامل المشترك Pedroni test .

معلمة الانحدار الذاتي المشتركة (Within-dimension)		
الاحتمال		الاحصائية
0.8121	-1.124263	Panel v-Statistic
0.9937	3.593926	Panel rho-Statistic
*0.0074	-0.904057	Panel PP-Statistic
0.0601	-0.903223	Panel ADF-Statistic

Pedroni test

معلمة الانحدار الذاتي الفردية (Between-dimension)		
1.00	4.814230	Group rho-Statistic
0.0019	-4.523373	Group PP-Statistic
*0.2191	-0.824464	Group ADF-Statistic

المصدر: من انجاز الباحثين انطلاقاً من مخرجات 9 Eviews.

الملحق (9) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

Dependent Variable: D(LGDP)				
Method: ARDL				
Date: 03/29/18 Time: 15:11				
Sample: 1997 2016				
Included observations: 298				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LK LLABOR LGG CONTROL				
CONTROL_LGG CONTROL_LK				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LK	0.787579	0.056544	13.92850	0.0000
LLABOR	0.590825	0.103872	5.688023	0.0000
LGG	-0.021561	0.033909	-0.635862	0.5257
CONTROL	2.847602	0.648674	4.389883	0.0000
CONTROL_LGG	0.176272	0.065084	2.708402	0.0074
CONTROL_LK	-0.683909	0.156426	-4.372098	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.255497	0.073089	-3.495710	0.0006
D(LK)	-1.303286	1.401739	-0.929763	0.3537
D(LLABOR)	-1.894815	1.396499	-1.356832	0.1765
D(LGG)	0.973369	0.682776	1.425606	0.1557
D(CONTROL)	-8.376263	3.623558	-2.311613	0.0219
D(CONTROL_LGG)	0.931513	0.713986	1.304666	0.1937
D(CONTROL_LK)	-1.279144	1.513698	-0.845046	0.3992
C	-0.119875	0.070906	-1.690623	0.0926
Log likelihood	660.7677			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من انجاز الباحثين انطلاقاً من مخرجات 9 Eviews.

- ¹ D.Kaufman & S.Wei,does(1999), “grease money “ speed up the Wheel of commerce,working paper,Cambridge :National Bureau Of Economic Research.
- ² Leff, N. H. (1964). Economic development through bureaucratic corruption. American behavioral scientist, 8(3), 8-14.
- ³ Huntington, S. P. (2006). Political order in changing societies. Yale University Press.
- ⁴ Aidt, T. S. (2003). Economic analysis of corruption: a survey. The Economic Journal, 113(491), F632-F652.
- ⁵ Lui, F. T. (1986). A dynamic model of corruption deterrence. Journal of public Economics, 31(2), 215-236.
- ⁶ Acemoglu, D., & Verdier, T. (2000). The choice between market failures and corruption. American economic review, 90(1), 194-211.
- ⁷ Beck, P. J., & Maher, M. W. (1986). A comparison of bribery and bidding in thin markets. Economics letters, 20(1), 1-5.
- ⁸ Egger, P., & Winner, H. (2005). Evidence on corruption as an incentive for foreign direct investment. European journal of political economy, 21(4), 932-952.
- ⁹ Mauro, P. (1995). Corruption and growth. The quarterly journal of economics, 110(3), 681-712.
- ¹⁰ Mo, P. H. (2001). Corruption and economic growth. Journal of comparative economics, 29(1), 66-79.
- ¹¹ Murphy, K. M., Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1993). Why is rent-seeking so costly to growth?. The American Economic Review, 83(2), 409-414.
- ¹² Svensson, J. (2005). Eight questions about corruption. Journal of economic perspectives, 19(3), 19-42.
- ¹³ Tanzi, V., & Davoodi, H. (1998). Corruption, public investment, and growth. In The welfare state, public investment, and growth (pp. 41-60). Tokyo ,Springer.
- ¹⁴ Rock, M. T., & Bonnett, H. (2004). The comparative politics of corruption: accounting for the East Asian paradox in empirical studies of corruption, growth and investment. World Development, 32(6), 999-1017.
- ¹⁵ Davoodi, H., & Tanzi, V. (2002). Corruption, growth, and public finances. In *The political economy of corruption* (pp. 101-122). Routledge.
- ¹⁶ Pellegrini, L., & Gerlagh, R. (2004). Corruption's effect on growth and its transmission channels. Kyklos, 57(3), 429-456.
- ¹⁷ Marakbi, R., & Turcu, C. (2016). Corruption, Institutional Quality and Growth: a Panel Smooth Transition Regression Approach. En ligne: <https://afse2016.sciencesconf.org/98730/document>, consulté le 24/04/2018
- ¹⁸ M.Doorenbos(2003), "the good governance" the metamorphosis of the policy metaphor,journal of international affairs,New York, p5
- ¹⁹ راوية توفيق(2005)، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى،ص.7
- ²⁰ The International Bank for Reconstruction and Development(1992), Governance and development, opcit,p1.
- ²¹ D.Kaufman A.Kraay(2007), Governance Indicators:Where Are We, Where Should We Be Going?, The World Bank,p6
- ²²D. Kaufman,et autres(2000), Gestion des affaires publiquesDe l'évaluation à l'action ,F&d,p10
- ²³ IMF(2004), The IMF and Good Governance,factsheet,washinton,p1
<http://www.imf.org/external/np/ext/facts/pdf/gov.pdf>.
- ²⁴ Kato et al (2000), Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute,p5

- ²⁵ الأخصر عزي وغالم بلطي(2005)، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الرشيد: إسقاط على التجربة الجزائرية مجلة علوم إنسانية، عدد 21.
- ²⁶ M.Doorenbos(2003),"the good governance" the metamorphosis of the policy metaphor,journal of international affairs,IDEM.P11
- ²⁷ عبير مصلح(2007)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، فلسطين: الإنتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، الطبعة الأولى، ص50.
- ²⁸ المنظمة العربية للتنمية الادارية(2007)، حوكمة الشركات واسواق المال العربية، بحوث واوراق عمل حول مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات واسواق المال العربية، مصر، ص22-23.
- ²⁹ Larry Diamond (2004), The Imperative of Good, Democratic Governance, Center for International Private Enterprise, Washington, DC,p2.
- ³⁰ إبراهيم العيسوي(2001)، التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، مصر : دار الشروق، الطبعة الثانية.
- ³¹ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع ص5. على الخط:
<http://www.un.org/ar/ruleoflaw/> (اطلع عليه يوم:2018/03/12)
- ³² حسن كريم(2004)، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي،لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 27 العدد 309،ص 104
- ³³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1998)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، نيويورك 1998 ص 09 .
- ³⁴ سمير التنير(2009)، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقى، لبنان، ص15
- ³⁵ <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026394.pdf> , (اطلع عليه يوم:2018/04/11)
- ³⁶ وارث محمد(2013)، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، جامعة سعد دحلب، البلدة.ص87
- ³⁷ المرسي السيد الحجازي(2005)، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 4، ص59.
- ³⁸ D. Kaufmann,A. Kraay, M.Mastruzzi(2009),Governance matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators , The World Bank,P6
- ³⁹ B.Escofier , J.Pagès(2008), Analyse factorielles simple et multiples , Paris :Dunond, 4eme édition.P39
- ⁴⁰ أثر الحجم: يعبر عن وجود أفرادٍ بقيم متغيرات كبرى وافرادٍ بقيم متغيرات صغرى .

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

رضا حمزة بوجانة، إبراهيم برفوقي (2018)، الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من الدول العربية ، مجلة الباحث، المجلد 18(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص151-166.